20110413-0003-2 الأولى

ف الناس 23

Mercredi 13 Avril 2011 | 1 نيسان 2011

من حقنا

بين البوسنة ولبنان

لا أدري ما إذا كانت الدمعات المعاندة التي انزلقت على وجهي في ذلك النهار البوسني تعود إلى رائحة الموت المنبعثة من المكان، أم إلى فائض الكرامة التي يحظى بها ضحايا الإخفاء القسري الذين تم العثور على بقايا من عظامهم وأشيائهم وقد جمعت بدقة علمية عالية. كل شيء كان نظيفاً هناك. موضّباً في المكان المخصص له. لا مكان للفوضى أو للاستلشاق بأي قطعة تعود لبشري مهما كانت صغيرة... كل شيء كان منظّماً. موثقاً في شكل يضمن بقاءه كدليل موثوق للتعرف على هوية صاحبه، وكشاهد على جرائم ارتكبت بحق الإنسانية...

للحظة تخيلت أن تلك العظام ستتنادى، ستتجمع على ذواتها، ستهبط من أماكنها، وتمشي هياكل باتجاه ذويها. يروي كل منها شوق الفراق وتفاصيل العذابات منذ اللحظات الأولى لخطفه... بتاريخ 2000/7/25، أي قبل عشر سنوات على زيارتي البوسنة، صدر في لبنان تقرير رسمي أعلن عدم العثور على مخطوفين أحياء، والعثور على مقابر جماعية منتشرة في أماكن عديدة سميّ بعض منها. أمام فظاعة ما أعلن، وبدل أن تساهم هذه المعلومات في مباشرة الإجراءات اللازمة تمهيداً لنبش هذه المقابر والعمل على تحديد هويات الرفات المدفونة فيها، استخدمت لطمس القضية بحجة أن جميع هؤلاء ماتوا، بدليل وجود هذه المقابر. «من حقنا أن نعرف مصير أحبائنا» احتل صدارة مطالبنا منذ بدء عمليات الخطف مع اندلاع الحرب في لبنان في 13 نيسان 1975. اليوم، 13 نيسان 2011، ما يزال المطلب عينه قائماً. ما نزال، كعائلات لهؤلاء الضحايا، متمسكين بحق معرفة ما إذا كان أحباؤنا ما زالوا أحياء أم أنهم صاروا أمواتا. «من حقنا أن نعرف» ليس شعاراً فحسب، انه التزامنا وقضيتنا التي لا نهاية لها إلا بالمعرفة. والحق في المعرفة بات بمثابة المبدأ العام في القوانين الدولية والإنسانية.

انطلاقاً من ذلك، ونتيجة تفلت المسؤولين الرسميين على اختلاف مواقعهم من تحمل مسؤولياتهم، تقدمنا بثلاث دعاوى: واحدة أمام مجلس شورى الدولة للحصول على نسخة من التحقيقات التي قامت بها اللجنة الرسمية في سياق عملها للكشف عن مصير الضحايا، واثنتين أمام قاضي الأمور المستعجلة في بيروت لاتخاذ تدابير لحماية المقبرتين الجماعيتين اللتين أقرت الدولة بوجودهما داخل مدافن الشهداء في حرج بيروت ومدافن مار متر في الأشرفية. لكن احتكامنا للقانون والقضاء، بعد ما خاب أملنا من السياسيين ، لا يعني أبداً إسقاط مسؤولية أي منهم. كلنا أمل أن يكون الرأي صائباً والحكم عادلاً... عسى أن لا يخيب أمل أمهات لبنان حتى لا تضطر هياكل وبقايا نزلاء المقابر الجماعية عندنا إلى طلب اللجوء الإنساني إلى البوسنة، علّها تحظى بـ"شوية" كرامة!

وداد حلواني

رئيسة لجنة

المخطوفين والمفقودين في لبنان